اتخذوا استراحة مقراً للتخطيط لعمليتهم.. والعثور على أحزمة ناسفة وأسلحة وقنابل ومواد تستخدم لصناعة المتفجرات

السعودية تكشف هوية مهاجمي الزلفي «الدواعش».. وتقبض على 13 خططوا لعمليات إرهابية

جانب من المضبوطات التي تم العثور عليها (واس)

الرياض ـ واس ـ العربية. نت: أصدرت رئاسة أمن الدولة في المملكة العربية السعودية بيانا امس كشفت فيه هوية الإرهابيين الأربعة الذين هاجموا اول من امس على مركز مباحث محافظة الزلفي شمال الرياض. والمهاجمون الأربعة الذين كانوا يرتدون أحزمة ناسفة لحظة تنفيذ العملية جميعهم ينتسبون للفكر الضال وينتمون لتنظيم داعش الإرهابي، هم: المواطن عبدالله الحمود، والمواطن عبدالله إبراهيم المنصور، والمواطن سامر عبدالعزيز المديد، والمواطن سلمان عبدالعزيز المديد.

وأعلنت رئاسة أمن الدولة أن المهاجمين الأربعة على مباحث الزلفي اتخذوا استراحة مقرا للتخطيط لعمليتهم، وتم العثور على أحزمة ناسفة فيها وأسلحة متفرقة وقنابل ومواد تستخدم لصناعة المتفجرات. وتمكنت التحريات وإجراءات الاستدلال من تحديد استراحة في حي الريان بمحافظة الزلفي مستأجرة باسم عبدالله الحمود أحد الجناة الأربعة، اتخذوا منها وكرا للإعداد والتخطيط للهجوم الفاشل، وقد عثر بداخلها على ما يشبه معملا لتصنيع المتفجرات والأحزمة الناسفة. وأسفرت نتائج الفحص والتفتيش لموقع الجريمة والاستراحة من العثور على المضبوطات التالية:

1 ـ عدد 5 أحزمة ناسفة، منها 4 كان الجناة يرتدونها، وآخر داخل السيارة، وتحتوي الأحزمة على مفاتيح تفجير وقنابل بداخلها مسامير تستخدم كشظايا.

2 ـ عدد 64 قنبلة يدوية محلية الصنع، تحتوي على عدد 25 كوع سباكة مشركة.

3 ـ عدد 61 ماسورة سباكة مشركة، منها 9 في طور تجهيزها كقنابل أنبوبية، بالإضافة إلى عدد 3 جوالات مشركة.

4 ـعدد 3 قدور ضغط مشركة وجاهزة للتفجير.

5 ـ عدد 2 سلاح رشاش كلاشنكوف، وعدد 6 مسدسات، وعدد 11 سلاحا أبيض وساكتون صيد هوائي، وسلسلة قتالية.

6 ـ أربعة أكياس تحتوي على أسمدة عضوية يتجاوز وزنها 74,900 كجم.

7 ـ مجموعة أوعية زجاجية مخبرية، وعدد من الأوعية البلاستيكية، ومجموعة من العبوات المعبأة بمواد كيميائية سائلة، وكرتون أعواد كبريت، وصاعق متفجر محلي الصنع، ومجموعة مسامير تم تجهيزها كشظايا.

8 ـ جهازي اتصال لاسلكي، وجهازي كمبيوتر محمول.

9 ـ مجموعة من بطاقات الصراف الآلي + بطاقتين هوية وطنية + مبلغ مالي يقدر بـ 228 ريالا.

10 ـ ورقة مدون عليها وصية لأحد الجناة.

11 ـ عدد من المنشورات والأقراص الضوئية (CD) ذات محتوى مرتبط بتنظيم داعش الإرهابي.

كما كشفت رئاسة أمن الدولة في السعودية عن القبض على خلية إرهابية تضم 13 عنصرا ينتمون لداعش كانوا ينوون تنفيذ عمليات إرهابية.

وصرح المتحدث الرسمي برئاسة أمن الدولة السعودية، بأنه نتيجة لمتابعة جهاتها المختصة لأنشطة العناصر الإرهابية، فقد رصدت مؤشرات قادت بعد تحليلها إلى الكشف عن وجود ترتيبات لتنفيذ أعمال إجرامية يستهدفون بها أمن البلاد ومقدراتها وعلى إثر هذه المعلومات باشرت الجهات المختصة بالرئاسة فجر امس عملية أمنية استباقية نتج عنها القبض على الآتية أسماؤهم:

1 ـ فيصل بن محمد الخضير (سجل مدني رقم 1092668779).

2 ـ عبدالرحمن بن إبراهيم المنصور (سجل مدني رقم 1030383762).

3 ـ أيوب بن عبدالرحمن الداود (سجل مدني رقم 1063404170).

4 ـ عبدالرحمن بن عبدالله الداود (سجل مدني رقم 1005509185).

5 ـ عبدالرحمن بن حمود الحمود (سجل مدني رقم 1078880588).

6 ـ مصعب بن مد الله المديد (سجل مدني رقم 1081019414).

7 ـ عبدالله بن حمد عبدالله الحميدي (سجل مدني رقم 1133999456).

8 ـ عبدالرحمن عبدالعزيز بن يوسف الدويش (سجل مدني رقم 1032693382).

9 ـ عبدالإله بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز الدويش (سجل مدني رقم 1101832705).

10 ـ محمد بن عبدالعزيز بن يوسف الدويش (سجل مدني رقم 1029196704).

11 ـ عبدالرحمن بن سعود إبراهيم السويكت (سجل مدني رقم 1075144194).

12 ـ صايل بن صالح بن زيد العليق (سجل مدني رقم 1110364401).

13 ـ زيد بن عبدالله بن ناصر العصيمي (سجل مدني رقم 1007038043).

طهران وإسلام آباد ستشكلان قوة رد سريع مشتركة على الحدود

واشنطن تستثني «جهات أجنبية» من العقوبات على الحرس الثوري الإيراني

المرشد الاعلى للثورة الايرانية علي خامنئي مستقبلاً رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان بحضور الرئيس حسن روحاني في طهران امس (ا.ف.ب)

لمشاهدة الفيديو

عواصم ـ وكالات: قال ثلاثة مسؤولين أميركيين حاليين وثلاثة سابقين إن واشنطن انتهت إلى حد كبير من وضع استثناءات لحكومات وشركات ومنظمات غير حكومية أجنبية كي لا تتعرض تلك الجهات تلقائيا لعقوبات أميركية بسبب تعاملها مع الحرس الثوري الإيراني، وذلك بعد أن صنفت واشنطن الحرس منظمة إرهابية أجنبية. وتعني الاستثناءات، التي منحها وزير الخارجية مايك بومبيو وشرحها متحدث باسم الوزارة ردا على تساؤلات لرويترز، أن مسؤولين من دول مثل العراق الذين قد تربطهم تعاملات مع الحرس الثوري الإيراني، لن يكونوا بالضرورة عرضة للحرمان من الحصول على تأشيرات سفر أميركية. وستتيح الإعفاءات من العقوبات الأميركية أيضا لمسؤولين تنفيذيين أجانب لديهم تعاملات مع إيران، ومنظمات إنسانية تعمل في مناطق مثل شمال سورية والعراق واليمن، بممارسة أعمالهم دون خوف من الوقوع بشكل تلقائي تحت طائلة القوانين الأميركية بشأن التعامل مع منظمة إرهابية أجنبية. وأتاحت الحكومة الأميركية لنفسها استثناء إضافيا يتمثل في الحق في فرض عقوبات على أي فرد في حكومة أجنبية أو شركة أو منظمة غير حكومية يقدم «الدعم المادي» لمنظمة أجنبية تصنفها الولايات المتحدة منظمة إرهابية. وقال ثلاثة مسؤولين أميركيين إن قرار تصنيف الحرس الثوري منظمة إرهابية أجنبية في 15 الجاري أثار حالة من البلبلة بين المسؤولين الأميركيين الذين لم تكن لديهم في بادئ الأمر أي إرشادات بشأن كيفية العمل وهل لايزال مسموحا لهم بالتعامل مع مثل هؤلاء الممثلين، حيث ان هذه أول مرة تصنف فيها واشنطن أحد أجهزة حكومة أخرى ذات سيادة على أنها منظمة إرهابية.

وعلى صعيد آخر، أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني ورئيس الوزراء الباكستاني عمران خان خلال مؤتمر صحافي مشترك في طهران امس أن البلدين سيشكلان قوة مشتركة للرد السريع لمواجهة أنشطة المسلحين على الحدود الإيرانية ـ الباكستانية. وذكر التلفزيون الرسمي الإيراني أن خان وصل إلى إيران أمس الأول لبحث قضايا أمنية وإقليمية، بعد يوم من مطالبة إسلام اباد لطهران باتخاذ إجراءات ضد المسلحين المسؤولين عن هجوم في إقليم بلوخستان الباكستاني. وقال روحاني «اتفقنا على زيادة التعاون الأمني بين البلدين وقوات حرس الحدود والمخابرات لدينا... وأيضا تشكيل قوة رد سريع مشتركة على الحدود بين البلدين لمحاربة الإرهاب».

سريلانكا تعلن الطوارئ وتطلب عوناً خارجياً: «شبكة محلية بامتدادات دولية» وراء هجمات الفصح

عواصم ـ وكالات: أعلنت السلطات السريلانكية فرض حالة الطوارئ اعتبارا من منتصف ليل امس، إثر اعتداءات أحد الفصح التي ارتفع عدد ضحاياها الى 290 قتيلاً على الأقل، كما أعلنت يوم حداد وطني اليوم، وطلبت المساعدة من الخارج لتعقب أي صلات دولية محتملة للمنفذين.

وقال مكتب الرئيس مايثريبالا سيريسينا في بيان إن تقارير المخابرات تشير «إلى أن منظمات إرهابية أجنبية تقف وراء الإرهابيين المحليين، ولذلك فإن الرئيس سيطلب المساعدة من دول أجنبية». وذلك بعد ان أعلنت الحكومة أن تنظيم «جماعة التوحيد الوطنية» هو من يقف وراء الاعتداءات، وأنها تحقق فيما إذا كان للجماعة «دعم دولي»، وفقا للمتحدث باسم الحكومة راجيثا سياراتنيو الذي قال: «لا نعتقد أن هذه الهجمات نفذتها مجموعة من الأشخاص الموجودين في البلاد... هناك شبكة دولية لم يكن من الممكن دون مساعدتها أن تنجح مثل هذه الهجمات».

وكشف المتحدث أن مسؤولا بارزا بالشرطة وزع تقريرا بشأن هجمات محتملة، ولكن لم يتم اطلاع رئيس الوزراء رانيل ويكريميسينغ أو الوزراء على هذا التقرير. وأضاف «لو كان لدينا علم مسبق لكنا اتخذنا إجراءات احتياطية». وطالب «مفتش الشرطة العام تقديم استقالته فورا».

وكان رئيس الوزراء أقر أمس الأول بأن السلطات كان لديها معلومات مسبقة عن احتمال تعرض كنائس لهجمات من قبل جماعة إسلامية غير معروفة كثيرا، لكنها أخفقت في تجنبها. وفي وقت لاحق منح الرئيس قوات الجيش صلاحيات واسعة تخولها باعتقال واحتجاز أي مشتبه به محتمل، اعتبارا من منتصف الليلة الماضية. وكانت قوانين منحت للجيش صلاحيات تابعة لجهاز الشرطة قد ألغيت في نهاية الحرب الأهلية في سريلانكا في 2009.

وانشرت القوات المسلحة في شوارع العاصمة كولومبو، التي بدت معظمها مهجورة، حيث أغلقت معظم المحال التجارية.

وفيما تستمر التحقيقات في مواقع الهجمات التي استهدفت عدة كنائس وفنادق، وقع انفجار في سيارة قرب احدى تلك الكنائس، أثناء محاولة خبراء مفرقعات إبطال مفعول قنبلة.

وكشف متحدث باسم شرطة سريلانكا إن الشرطة عثرت كذلك، على 87 جهازا صاعقا لتفجير القنابل في محطة الحافلات الرئيسية بالعاصمة كولومبو امس. وقال في بيان إنه تم العثور على الصواعق في محطة «باستيان ماهاواتا برايفت»، بينها 12 على الأرض و75 في سلة للمهملات قريبة من المكان.

وأعلنت السلطات توقيف 24 شخصا موضحة ان مكتب التحقيقات الفيدرالي الاميركي (اف بي آي) يساعدها في التحقيق. ويتوقع ايضا وصول عناصر من الشرطة الدولية (انتربول) اليوم الى البلاد.

وقد ارتفعت الحصيلة الرسمية للهجمات إلى نحو 290 قتيلا على الأقل و500 جريح.

توقيف أكبر 5 ملياردیرات في إطار تحقيقات «فساد»

المعارضة الجزائرية تقاطع «المشاورات الرئاسية» وبن صالح يتغيب

عواصم ـ وكالات: قاطعت غالبية الأحزاب السياسية في الجزائر جلسة المشاورات التي دعا اليها الرئيس الانتقالي عبد القادر بن صالح لتأسيس هيئة تنظيم الانتخابات الرئاسية المقررة في الرابع من يوليو لاختيار خليفة الرئيس المستقيل عبدالعزيز بوتفليقة، بحسب «فرنس برس»، ولم يحضر رئيس الدولة افتتاح الجلسة كما كان مقررا واكتفى بإرسال الامين العام للرئاسة حبة العقبي.

وقلل العقبي من أثر غياب المدعوين بما أن «التشاور سيستمر مع الفاعلين السياسيين وخبراء القانون الدستوري ليس ليوم واحد فقط. هذه إرادة الدولة».

وبحسب العقبي، فان الانتخابات ستجرى في «الموعد الذي أعلنه رئيس الدولة وهو أمر فرضه الدستور» الذي يحدد مهلة تنظيم الانتخابات بتسعين يوما من تاريخ تولي الرئيس الانتقالي السلطة بعد استقالة بوتفليقة في 2 أبريل تحت ضغوط الشارع والجيش. وقاطعت كل أحزاب المعارضة وغالبية أحزاب التحالف الرئاسي سابقا وكذلك الشخصيات المستقلة التي وجهت لها رئاسة الدولة الدعوة. وحضرت ثلاثة أحزاب هي التحالف الوطني الجمهوري وحركة الإصلاح الوطني وممثل عن حزب جبهة التحرير الوطني الذين ساندوا ترشح بوتفليقة لولاية خامسة، كذلك جبهة المستقبل التي غادر ممثلها مباشرة بعد طلب المنظمين بمغادرة الصحافة لتجري الأشغال في جلسة مغلقة.

واحتج ممثل جبهة المستقبل عبدالله وافي على اخراج الصحافيين من قاعة الجلسات، رافضا «أن تتم المشاورات بعيدا عن أعين الشعب الجزائري».

وفي سياق متصل، أوقفت السلطات الجزائرية أغنى رجل بالبلاد، الملياردير يسعد ربراب، إضافة إلى 4 رجال أعمال من عائلة واحدة، مقربين من الرئيس المستقيل عبدالعزيز بوتفليقة، في إطار تحقيقات حول شبهات فساد. وذكر التلفزيون الجزائري الحكومي، امس، أن قوات الدرك الوطني (تابعة لوزارة الدفاع)، أوقفت الإخوة كونيناف، وهم رضا، عبد القادر، كريم، وطارق، وجميعهم من عائلة واحدة ومقربة من بوتفليقة. وعزا سبب التوقيف إلى الاشتباه في تورطهم في استعمال النفوذ، وإبرام صفقات عمومية مع الدولة دون الوفاء بالتزاماتهم.

ولفت المصدر نفسه إلى أنه ستتم إحالة الموقوفين على القضاء لاحقا، بعد انتهاء تحقيقات الدرك (الحرس) الوطني.

وعلاوة على المذكورين، أوقفت السلطات أيضا الملياردير يسعد ربراب رئيس مجمع سيفيتال، للتحقيق معه في شبهة التصريح بفواتير كاذبة، واستيراد عتاد قديم، وحصوله على امتيازات جمركية.

تظاهرة مليونية بعد غد لإعلان تشكيلة وهياكل مجلس رئاسي مدني

السودان يتجه نحو الصدام.. المعارضة لن تتزحزح عن نقل السلطة ..و«العسكري» يحذّر

الخرطوم ـ وكالات: احتدم السجال بين المعارضة السودانية والمجلس العسكري الانتقالي بشأن توقيت وآليات نقل السلطة الى المدنيين بعد فشل المفاوضات بين الجانبين في هذا الشأن.

فقد أكدت المعارضة أنها لن تتزحزح عن مطالب الحراك وفي مقدمتها نقل السلطة لمجلس رئاسي مدني سيتم الاعلان عن تشكيلته وهياكله خلال تظاهرة مليونية بعد غد، فيما جدد المجلس العسكري التزامه بالرد على مطالب المعارضة خلال اسبوع، محذرا في الوقت ذاته المتظاهرين من القيام بممارسات في «الاتجاه المعاكس» تهدد الامن والاستقرار.

وغداة تأجيل المعارضة إعلان أسماء أعضاء مجلس رئاسي مدني إلى الخميس المقبل، قدمت قوى «إعلان الحرية والتغيير»، التي تقود الاحتجاجات اعتذارا عن عدم إعلان المرشحين، كما كان مقررا امس الاول، وقالت إن سبب تأخرها يتمثل في حرصها على كمال التمثيل.

وأوضح بيان صادر عن قوى التغيير امس أن «الجهود بشأن تسمية المرشحين للسلطة المدنية الانتقالية وصلت إلى مراحل متقدمة».

وأشارت المعارضة إلى أنها تعمل وفق وثيقة دستورية انتقالية تتألف من مجلس رئاسي مدني يضطلع بالمهام السيادية في الدولة، ومجلس تشريعي انتقالي، ومجلس وزراء مصغر من الكفاءات المدنية الوطنية، يقوم بالمهام التنفيذية للفترة الانتقالية، مؤكدة «لن نتزحزح عن موقفنا القاضي بأن هذه السلطات المدنية هي الوحيدة التي تمثل الشعب».

وأضافت أنه سيتم تنظيم حشد مليوني، بعد غد، لإعلان الأسماء والهياكل في المجلس الرئاسي، مؤكدة استمرار الاعتصام أمام مقار قيادة الجيش بالخرطوم ومدن الولايات. وفي سياق متصل، اعلن حزب الأمة القومي المعارض، برئاسة الصادق المهدي، امس رفضه المشاركة في الحكومة الانتقالية، على الرغم من مطالبته المجلس العسكري بالاسراع في تسليم السلطة دون إبطاء أو تأخير إلى حكومة مدنية.

في المقابل، طالبت اللجنة الأمنية للمجلس العسكري الانتقالي كل شرائح المجتمع بمساعدة السلطات الأمنية بالإبلاغ الفوري عن أي ظواهر سلبية تؤثر على الأمن والسلامة والحياة اليومية للمواطنين.

وأكدت اللجنة، في بيان بثته وكالة الأنباء السودانية الرسمية (سونا) امس، «سعي المجلس العسكري الحثيث لتسيير دفة الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية، حتى تخرج البلاد إلى بر الأمان ونحافظ جميعا على سلامة الوطن ومواطنيه وممتلكاتهم».

ونوهت إلى أن «هناك جهات تسعى في الاتجاه المعاكس لهذا المنحى بالقيام ببعض الممارسات السلبية وغير المقبولة في الشارع العام، تتمثل في التالي، قفل الطرق والتفتيش والسيطرة على حركة المواطنين والمركبات العامة، بوضع المتاريس على الطرقات ومنع القطارات والشاحنات من توصيل احتياجات المواطنين بالولايات، مما انعكس سلبا على حياتهم، علاوة على استخدام مركبات من غير لوحات أو بلوحات مزورة أو غير قانونية، مما يجعلها قابلة للاستخدام في أنشطة سيئة تنعكس على أمن البلاد والمواطن». وأشارت إلى «قيام بعض الشباب بممارسة دور الشرطة والأجهزة الأمنية في تخط واضح للقوانين واللوائح، إضافة إلى ترويج وتعاطي المخدرات بالشارع العام في استهداف واضح لعقول الشباب».

وطالبت اللجنة المواطنين بـ «المساعدة في إزالة هذه المظاهر السالبة التي تؤثر على حياة المواطن وأمن البلاد»، لافتة الى أنه «يتم فورا فتح الممرات والطرق والمعابر لتسيير حركة القطارات والنقل بأشكاله المختلفة بالعاصمة والولايات حتى تنساب الاحتياجات الضرورية».

محتجون يطالبون بالقصاص لشهداء الثورة خلال مظاهرات امام مقر الجيش في الخرطوم امس الاول (ا.ف.ب)